

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2004/IG.1/4
22 December 2004
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

لجنة التنمية الاجتماعية
الدورة الخامسة

بيروت، ٢٩-٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥

البند الخامس (ب)

تقرير حول ما تم تنفيذه في مجالات التنمية الاجتماعية منذ انعقاد الدورة الرابعة للجنة التنمية الاجتماعية

١- تتألف دائرة التنمية الاجتماعية من أربعة أفرقة هي: فريق سياسات التنمية البشرية، وفريق السكان والتنمية، وفريق سياسات التنمية الحضرية والإسكان، وفريق الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية، بالإضافة إلى وحدة تمكين المرأة وإدماج النوع الاجتماعي^(١). وتضطلع دائرة التنمية الاجتماعية بمسؤولية تنفيذ البرنامج الفرعي وعنوانه "السياسات الاجتماعية المتكاملة" ضمن الخطة المتوسطة الأجل للأعوام ٢٠٠٢-٢٠٠٥ التي تم عرضها على الدورة الثالثة للجنة التنمية الاجتماعية واعتمدت بعد تنقيحها في الدورة الاستثنائية الرابعة للإسكوا خلال آذار/مارس ٢٠٠٢. وقد عُرضت هذه الخطة المنقحة المتوسطة الأجل مع برنامج العمل للعامين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ على الدورة الرابعة للجنة التنمية الاجتماعية (البند ٧). وفيما يلي أهم الأنشطة التي نفذتها دائرة التنمية الاجتماعية خلال الفترة منذ انعقاد الدورة الرابعة للجنة التنمية الاجتماعية خلال ٣-٥ تموز/يوليو ٢٠٠٢ ولغاية انعقاد الدورة الخامسة.

أولاً- نشاطات فريق سياسات التنمية البشرية

٢- تركز إستراتيجية "فريق سياسات التنمية البشرية" على التكامل في معطيات السياسات الاجتماعية ومتطلبات تنفيذها. وانطلاقاً من هذه الاستراتيجية، يستهدف الفريق تعزيز قدرة الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني في الإسكوا على بلورة رؤية متكاملة بشأن الشروط المطلوبة لصياغة وتنفيذ السياسات الاجتماعية. وتحقيقاً لهذا الهدف، تمحور عمل الفريق خلال الفترة ما بين ٣-٥ تموز/يوليو ٢٠٠٢ ولغاية ١٤-١٦ آذار/مارس ٢٠٠٥ (تاريخ انعقاد الدورة الخامسة) حول الترابط في حصيلة النشاطات على

(١) بموجب القرار رقم ٢٤٠ (د-٢٢) الصادر بتاريخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أصبح عمل هذه الوحدة مدرجاً ضمن مركز المرأة في الإسكوا، وبطبيعة الحال فإن التقدم المحرز لأنشطة المركز سوف ترد في تقرير خاص يقدم للجنة مركز المرأة في الإسكوا.

١٤-١٦ آذار/مارس ٢٠٠٥ (تاريخ انعقاد الدورة الخامسة) حول الترابط في حصيللة النشاطات على المستويين الكلي والمحلي. أبرز محاور النشاطات ذات الصلة بالسياسات الاجتماعية على المستوى الكلي: الحكم الصالح والديمقراطية والفقر والبطالة وتنمية الموارد البشرية وشبكات الأمان الاجتماعي والعولمة والأسرة العربية... الخ. وأبرز محاور النشاطات ذات الصلة بالسياسات على المستوى المحلي: قضايا التنمية المحلية وما يتصل بها من منهج شمولي لإدارة عملياتها، ومن برامج لتأهيل وتدريب مواردها البشرية. توزعت هذه المحاور على مجموعة متكاملة من اجتماعات العمل والدراسات والتقارير والمناهج النمطية والمشروعات وورشات التدريب وبرامج التعاون الفني وشبكات التنسيق. تركزت محاور هذه النشاطات على تحقيق مساهمات مفيدة وفق ما يلي:

السياسات الاجتماعية على المستوى الكلي

ألف - الاجتماعات الفنية

٣- "اجتماع متخذي القرار حول السياسات الاجتماعية في دول إسكوا"، عُقد هذا الاجتماع في القاهرة، خلال الفترة ١٠-١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، بالتعاون بين لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ومعهد التخطيط القومي بجمهورية مصر العربية، وبمشاركة مؤسسة الصفدي والمركز البرلماني الكندي. استهدف هذا الاجتماع مساعدة دول الإسكوا في بلورة رؤية/سياسة اجتماعية متكاملة تتدرج ضمن الإطار الاقتصادي والاجتماعي للبلاد المعني، من خلال مناقشة تطور مفهوم السياسات الاجتماعية، واستعراض بعض التجارب الناجحة في رسم هذه السياسات. شارك في الاجتماع عدد من القيادات الحكومية وقيادات المنظمات غير الحكومية والعمل الأهلي والخبراء والباحثون الأكاديميون والإعلاميون وممثلون لجامعة الدول العربية ومنظمات الأمم المتحدة ومعهد العلوم الاجتماعية (ISS). صدر عن هذا الاجتماع تقرير تفصيلي بشأن الأوراق والمناقشات والتوصيات، ضمن الوثيقة رقم: (E/ESCWA/SD/2002/7).

٤- "الاجتماع الخاص بمشروع السياسات الاجتماعية المتكاملة"، متابعة لاجتماع متخذي القرار المذكور أعلاه، عقد هذا الاجتماع في الإسكوا، بيروت، ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٣. وقد شارك في أعماله، بالإضافة إلى موظفي الإسكوا المعنيين بالسياسات الاجتماعية، مجموعة مختارة من الباحثين والخبراء توزعوا على اختصاصات مختلفة في الاقتصاد وعلم الاجتماع والمعلوماتية والقانون وغيرها، كما توزعوا على مؤسسات للبحث ومنظمات أهلية وهيئات أكاديمية. قدمت الإسكوا إلى هذا الاجتماع توجيهات أساسية شكلت أساساً للحوار في الإشكاليات المزمع طرحها كإطار عام لتقرير إقليمي حول السياسات الاجتماعية المتكاملة. وقد تركزت هذه التوجهات حول: (١) رؤية بشأن المجتمع المستهدف جراء السياسة الاجتماعية المتكاملة، والتي لا يمكن وضعها أو تنفيذها بمعزل عن تأثيرات العولمة؛ (٢) تخطيط أهداف السياسة الاجتماعية، وعلاقة هذه السياسة بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية؛ (٣) المتطلبات المؤسسية لسياسة اجتماعية متكاملة ومتداخلة القطاعات؛ (٤) آلية تنسيق أدوار الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والدولية.

باء - الدراسات وقواعد المعلومات

٥- متابعة لنتائج الاجتماعات الواردة أعلاه، وتنفيذاً للتوصيات الصادرة عنها، تولى الفريق إصدار مجموعات من الدراسات والبحوث وقواعد المعلومات، توزعت كما يلي:

٦- سلسلة دراسات السياسات الاجتماعية، تضمنت هذه السلسلة إصدار خمس دراسات استعرضت حالات ناجحة لهيكلية وطريقة تنفيذ السياسات الاجتماعية في دول خارج منطقة الإسكوا، وهي: (١) نماذج ناجحة في رسم وتنفيذ وتنسيق السياسة الاجتماعية: حالة كندا؛ (٢) نماذج السياسات الاجتماعية: التجربة التونسية ودلالاتها؛ (٣) نماذج ناجحة في رسم وتنفيذ وتنسيق السياسات الاجتماعية: حالة النرويج؛ (٤) السياسات الاجتماعية في ماليزيا؛ (٥) نماذج ناجحة في رسم وتنفيذ وتنسيق السياسات الاجتماعية: حالة كوريا الجنوبية. إضافة لذلك تضمنت هذه السلسلة دراسة تحليلية بشأن السياسات الاجتماعية تركيزاً على بلدان أربع وهي تونس ومصر ولبنان والأردن، صدرت تحت عنوان: (٦) السياسات الاجتماعية في البلدان العربية، تحليل بنائي تاريخي؛ كما تضمنت هذه السلسلة دراسة خلفية صدرت تحت عنوان: (٧) الرؤية الاقتصادية والاجتماعية وأثر السياسات المالية في لبنان؛ وكذلك دراسة حول المفاهيم الخاصة بالسياسات الاجتماعية صدرت تحت عنوان: (٨) نحو سياسات اجتماعية متكاملة: الإطار المفاهيمي؛ وأخيراً، تولى الفريق إعداد دراسة بشأن النتائج المستفادة من شروط نجاح تجارب السياسات الاجتماعية، صدرت تحت عنوان: (٩) الإرشادات الخاصة بتصميم سياسات اجتماعية في دول الإسكوا.

٧- تقارير قطرية بشأن السياسات الاجتماعية، أنجز الفريق تصميماً شمولياً يتضمن تحليل قطاعات السياسات الاجتماعية ومعرفة واقع الخدمات الأساسية ومتطلبات تحسينها في كل من دول الإسكوا. تستهدف هذه التقارير، المزمع إصدارها بصيغة قراءة وصفية عامة للأوضاع الاجتماعية في كل من بلدان الإسكوا، توفير معلومات جوهرية ومؤشرات فعلية حول السياسات الاجتماعية. تشكل هذه التقارير مصدراً مرجعياً لتبادل المعلومات والتجارب بما يرشد الباحثين ومتخذي القرارات في صياغة السياسات الاجتماعية الوطنية وتنفيذها. وفي حين يتركز اهتمام هذه التقارير على أثر السياسات الاجتماعية على قطاعات رئيسية مثل: الصحة والتعليم والاستخدام والسكن، فإنه يتركز أيضاً على أثر هذه السياسات على الفقر وشبكات الأمان والأسرة، ويشمل فئات معرضة مثل: المرأة والشباب وكبار السن. ومن المتوقع أن تساهم هذه التقارير القطرية في صياغة التقرير الإقليمي بشأن السياسات الاجتماعية.

٨- التقرير الإقليمي للسياسات الاجتماعية المتكاملة، إضافة لما أنجزه الفريق من خلاصات تنفيذية بشأن التوجهات الأساسية للتقرير الإقليمي المزمع إصداره في نهاية العام الحالي، فقد تولى إعداد وإصدار ما يلي:

(أ) "وثيقة مشروع ومقترح محتويات التقرير"، وهي الوثيقة المعنية باستقطاب الشراكة وتوفير الموارد المالية لإعداد التقرير وفق مقترح محتوياته التي خضعت لسلسلة من التعديلات في ضوء تبادل الآراء مع جهات فنية وأكاديمية مختلفة؛

(ب) "الضمان وشبكات الأمان الاجتماعية في إطار السياسات الاجتماعية"، صدرت هذه الدراسة لتقدم عرضاً لواقع شبكات الأمان في دول المنطقة ومجالات عملها والفئات المستفيدة منها، ولتسلط الضوء على وسائل تقوية هذه الشبكات وتفعيل دورها في حماية الفئات المهمشة؛

(ج) "الأسرة العربية: دمج الأدوار والتمكين من منظور السياسات الاجتماعية"، تركزت هذه الدراسة على دور الأسرة في ظل موقعها المركزي في مجالات السياسات الاجتماعية وتأثر هذا الدور بالتغيرات الاقتصادية والسياسية والثقافية؛

(د) مجموعة دراسات حول العولمة وتأثيراتها على السياسات الاجتماعية، وضمن سياق هذه المجموعة صدر عن الفريق دارستين، الأولى، بعنوان: "الاستجابة للعولمة: سياسات تكوين المهارات وتقليص البطالة"، استهدفت هذه الدراسة التعرف على بعض القضايا التي تطرحها العولمة، تمهيداً للبحث في

مجموعة من التحديات التي تواجهها دول المنطقة في استجابتها لهذه القضايا؛ أما الدراسة الثانية، فصدرت بعنوان: "التعليم، إكتساب المهارات وأسواق العمل في أقطار مجلس التعاون الخليجي: تجربة الإمارات العربية المتحدة"، واستهدفت إلقاء الضوء على جسامه المعوقات التي تواجه أقطار مجلس التعاون الخليجي في تعزيز مجالات الرعاية الاجتماعية وتمكين قواها الوطنية العاملة من اكتساب المهارات اللازمة. كما تولى الفريق ترجمة الدراسة الصادرة باللغة الإنكليزية عن معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية بعنوان: "أياد مرئية: تحمل المسؤولية من أجل التنمية الاجتماعية"، وذلك نظراً لأهميتها في معالجة تحديات العولمة. هذا بالإضافة لإصدار دراسة شمولية بعنوان: "استعراض ميادين العولمة وتأثيراتها"، استهدفت تقديم عرض الميادين الأساسية لتأثير العولمة على المستويين الدولي والإقليمي، وذلك تمهيداً لبلورة سبل مواجهة هذه التأثيرات والاستفادة من جوانبها الإيجابية. وعلاوة على الاستفادة من هذه الدراسات في إعداد التقرير الإقليمي للسياسات الاجتماعية، فسوف تستخدم كجزء من الدراسات المزمع تقديمها ومناقشتها في اجتماع الخبراء حول العولمة والإقصاء الاجتماعي المزمع عقده مطلع العام القادم؛

(هـ) دراسات وقواعد معلومات الديمقراطية وأنظمة الحكم، انسجاماً مع أهمية هذا الموضوع فيما يخص السياسات الاجتماعية، فقد تولى الفريق إصدار ما يلي: (١) "مقاربة حول أنظمة الحكم العربية وقياس الديمقراطية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية"، تضمنت هذه المقاربة جزئين، احتوى الجزء الأول على تقديم إشكاليات الموضوع، وتوفير مقاربة حقوقية إلى أنظمة الحكم العربية، تمهيداً لطرح إشكاليات الديمقراطية والحكم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية. أما الجزء الثاني من المقاربة، فتضمن خمسة ملاحق تدعّم الجزء الأول وتكمّله. الملحق الأول، هو مدخل إلى تاريخ المنطقة العربية؛ فيما احتوى الملحق الثاني، على مجموعة نصوص دستورية وقانونية وكذلك قرارات واتفاقيات ووثائق دولية خاصة بالديمقراطية؛ أما الملحق الثالث، فتضمن جداول المواد التي تتناول أنظمة الحكم العربية؛ أما الملحق الرابع، فتضمن أربع أوراق حول: مقاربات استشرافية، تعريفات ومعايير، مؤشرات، وجداول إحصائية؛ وأخيراً، تضمن الملحق الخامس، لائحة بالمراجع الفقهية؛ (٢) "قاعدة معلومات حول أنظمة الحكم العربية وقياس الديمقراطية والتنمية الاجتماعية-الاقتصادية"، تشكل قاعدة المعلومات هذه فرعاً ثانياً من المقاربة الواردة في البند (١) أعلاه، وهي تتضمن، إلى جانب المقاربة وملاحقها، ثلاثة أنواع من المعلومات: معلومات قانونية (نصوص وجداول مقارنة)؛ مراجع فقهية حول أنظمة الحكم والديمقراطية؛ ومعلومات عن بيوت الخبرة العربية والعالمية التي تهتم بموضوع الدراسة. إضافة لذلك، تولى الفريق إصدار دراسة بعنوان: (٣) "إشكاليات الديمقراطية في العالم العربي"، وهي دراسة استهدفت تقويم واقع الديمقراطية في المنطقة العربية تمهيداً لوضع تصور بشأن إعادة النظر في معطيات العملية الديمقراطية وشروط تحقيقها؛ ويعمل حالياً على إعداد دراسة بعنوان: (٤) "طريق التطور اللاديمقراطي: النموذج العربي المعاصر"، تنطرق هذه الدراسة إلى مجموعة العوامل التي ساهمت بصورة رئيسية في إعاقة عملية الديمقراطية وتعرثر القوى السياسية والاجتماعية التي تتبنى شعار هذه الديمقراطية؛

(و) كما صدر عن الإسكوا أيضاً، في نفس السياق أعلاه، تقرير خاص "بدور الإعلام في الشأن الاجتماعي"، استهدف تأثير دور الإعلام على السياسات الاجتماعية وتطور وسائله المختلفة، كما تطرق إلى مجالات القصور في هذا الدور والتوصيات المطلوب تنفيذها لمعالجتها.

سياسات التنمية المحلية (المستوى المحلي)

جيم - منهج تنمية المجتمع المحلي

٩- استجابة لضرورة التعامل مع مشاكل المجتمعات المحلية، وسعياً لتوفير الشروط الملائمة لتطبيق اللامركزية وتطوير أنظمتها، قامت الإسكوا بتصميم إطار متكامل لمنهج تنمية المجتمع المحلي. يعتمد هذا

الإطار على تفعيل مشاركة المجتمع المحلي بكلّ فئاته، وذلك عن طريق تعبئة الطاقات والموارد المتاحة محلياً والسعي لتطوير التعاون والاعتماد الجماعي على الذات كوسيلة رئيسية للتنمية المحلية والتقدم. ويفترض بأن مثل هذا التوجه في التنمية هو الأقلّ كلفة والأكثر مردوداً من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية، إذ ينطلق مباشرة من "الأسفل إلى الأعلى" عن طريق القيام بمشاريع تنمية تبدأ من القاعدة المحلية لتصل إلى المستوى الوطني كوسيلة مكتملة لمشاريع التنمية المركزية التي تعتمد على النهج المعاكس. وفي هذا الإطار، فإن فلسفة هذه المشاريع لا تنطبق فقط على تنمية الريف، بل تشكل أيضاً أداة أساسية لتنمية المجتمعات المحلية الهامشية والفقيرة في المدن، خاصة وأن هذه المشاريع تستهدف بصورة عامة خلق قرى ومواقع نموذجية لتكون مثلاً ناجحاً لتكرار التجربة. وبالتالي، فإن هذا الإطار أو التوجه لا يقوم على استبدال التنمية المركزية، بل يعتمد على التكامل بينها وبين التنمية المحلية، بحيث يتاح للمجتمع المحلي الإمكانيات والقدرات الكفيلة بتنفيذ سياسات وبرامج ومشروعات متكاملة تربطه بالمستوى المركزي عبر المؤسسات والأجهزة الحكومية وغير الحكومية.

دال - المشروعات الميدانية

١٠- في سياق الإطار الوارد أعلاه، وسعيًا لاختبار منهج شمولي لتنمية المجتمعات المحلية في الريف العربي، تنفذ الإسكوا بالتعاون مع برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أجفند) سلسلة من المشروعات في أقطار عربية، منها لبنان ومصر والجمهورية العربية السورية. تشترك في تنفيذ هذه المشروعات الوزارات والمؤسسات المعنية في هذه الدول. القاسم المشترك الذي يجمع هذه المشروعات هو منهج تنفيذها الذي يعتمد على آلية محددة للإشراف والمتابعة والتقويم لخطّة عمل يشارك أبناء المجتمع المحلي في وضعها وتنفيذها في ضوء التعرف على احتياجات وأولويات التنمية. إن عمليات تعبئة موارد المجتمع المحلي وتطوير قدراته الذاتية للاعتماد على النفس هي مسائل حيوية ضمن هذا المنهج الذي اختبرته الإسكوا ليكون موقع تنفيذه ريادياً بحيث تستطيع الأطراف المشاركة فيه (جهات حكومية وأهلية ودولية وقيادات محلية) توسيع نطاقه وتعميم فوائده في مناطق أخرى. وقد صدر عن الفريق سلسلة من تقارير المتابعة والتقويم التي تفيد بشأن هذه المسائل. هذا وإن المساهمة في سياسات التنمية المحلية (المستوى المحلي)، هي موضع تقرير خاص صادر عن الإسكوا تحت عنوان "سياسات وبرامج التنمية المحلية في الإسكوا".

هاء - برامج التأهيل والتدريب

١١- أظهرت المتابعة الميدانية لتجارب تنمية المجتمعات المحلية في بعض دول منطقة الإسكوا، مشكلات جوهرية، أبرزها: (١) تفاوت مفهوم التنمية المحلية ومركزاتها الأساسية بين الجهات المعنية بتنفيذ هذه التجارب؛ (٢) نقص المراجع وكتيبات التطبيق العملي الصادرة باللغة العربية؛ (٣) ندرة الكوادر المهيأة للعمل في إدارة مشاريع التنمية المحلية؛ (٤) نقص الخبرات المتوفرة بشأن منهج هذه التنمية وآلياتها التنظيمية والفنية. رأت الإسكوا إن استمرار هذه المعوقات يحد من كفاءة إدارة المشروعات، وهي الإدارة التي تكتسب أهمية مضاعفة بالنسبة لمشروعات تنمية المجتمع المحلي نظراً لما تستلزمه هذه المشروعات من منهج متعدد ومتداخل التخصصات. كما أن استمرار هذه المعوقات يُبقي تأثير تجارب التنمية المحلية على القاعدة الشعبية والأجهزة الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني محدوداً من حيث قدرتها على التواصل في تجميع وسائل التعبئة والتقنيات والمعارف والخبرات المؤثرة في صنع قرارات التنمية ومتابعة تنفيذها.

١٢- لذلك، قامت الإسكوا، معتمدة على تجاربها الميدانية، بالتعاون مع (الأجفند)، وغيره من المنظمات العربية والدولية مثل: المركز الإقليمي للتنمية الريفية والإصلاح الزراعي في الشرق الأدنى (كاردني) بإعداد

مجموعة من المواد الفنية والتدريبية، وإصدارها بعد اختبار تطبيقها، وأبرزها ما يلي: (١) "دليل تنمية المجتمع المحلي". يمثل هذا الدليل خلاصة فنية ومنهجية لأهم المسائل والموضوعات التي يتطلبها تطبيق منهج التنمية المحلية وإدارة فعاليتها المختلفة؛ (٢) "برنامج تأهيل العاملين في تنمية المجتمع المحلي"، يتناول هذا البرنامج الأبواب والموضوعات التي تضمنها دليل تنمية المجتمع المحلي، ويتيح الإطلاع على مجموعة وثائق أصدرتها الإسكوا حول: "التنمية المحلية في المناطق الريفية العربية: مفاهيم وتجارب"؛ "زيادة الدخل وتأثيرها على مواجهة الفقر"؛ "شروق البرنامج الوطني المصري"؛ "الدعم الطليعي للمشاركة المجتمعية"؛ "موقع القطاع الهامشي ودوره في تنمية المجتمعات المحلية"؛ "تقييم نقدي لتجارب تنمية المجتمعات المحلية"؛ "دور المنظمات الأهلية العربية في تنمية المجتمعات المحلية"؛ "التجربة العمانية في مجال تنمية المجتمعات المحلية". وغير ذلك من الإصدارات بشأن المسائل ذات العلاقة بالقروض ودراسات الحالة والتمارين العملية؛ (٣) "دليل تأهيل المدربين في تنمية المجتمع المحلي". وهو الدليل الذي يمثل مرجعاً تقنياً للمفاهيم والمداخل والمناهج الخاصة بمراحل العمل التدريبي ومركزاته وأساليبه؛ (٤) "برنامج تأهيل المدربين في تنمية المجتمع المحلي". يتناول هذا البرنامج الأبواب والموضوعات التي تضمنها دليل تأهيل المدربين.

١٣- تولى فريق سياسات التنمية البشرية خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤ العمل على استكمال المواد الفنية والتدريبية الواردة أعلاه، كما تولى الإشراف على ترجمة وإصدار تقرير "الرياضة كوسيلة للتنمية والسلام"، وهو التقرير الذي تضمن مجموعة من الأفكار والتوصيات المبتكرة بشأن مساهمة الرياضة في تحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية، وقد تشكل هذه الأفكار والتوصيات أدوات مفيدة للتنسيق والتعاون ودعم برامج المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وخاصة في مجالات التنمية المحلية؛ كما تولى الفريق تحضير المسودات التالية: "دليل المدرب لورشة تأهيل العاملين في تنمية المجتمع المحلي"، وهو دليل يُعنى بإرشاد المدرب حول كيفية تنفيذ ورشة تدريبية وتقديم جلساتها وتنظيم موادها الفنية؛ دراسة حول: "نشاطات الإسكوا في تنمية المجتمع المحلي"، وهي دراسة تستعرض سلسلة تجارب وخبرات الإسكوا في مجال التنمية المحلية، كما تتطرق إلى مكاسب تنفيذ هذه التجارب وكيفية تطوير الاستفادة منها؛ دراسة بعنوان: "البرنامج القومي للتنمية الريفية في جمهورية مصر العربية"، وهي دراسة تستعرض نتائج تنفيذ هذا البرنامج الواسع النطاق وتظهر في عقبات التنفيذ وسبل مواجهتها على المستوى الوطني في مصر؛ بحث حول: "بناء قدرات العاملين في مراكز الخدمات الإنمائية"، وهو بحث مفيد بشأن تطوير أداء مدراء ومشرفي مراكز الخدمات الإنمائية في لبنان والسبل المتبعة لتعزيز دور هذه المراكز ودعم شراكتها مع منظمات المجتمع المدني. وأخيراً، قام الفريق بإعداد دراسة بعنوان: "واقع الصناعات الحرفية: الحاجات والتحديات"، وهي دراسة شاملة لأبعاد الصناعات الحرفية، وما تواجهه من تحديات، وما تتحده من فرص واعدة. بالإضافة إلى منشورات تعريفية وإعلامية متنوعة.

واو- تأهيل الموارد البشرية

١٤- تنفيذاً للبرامج التدريبية الواردة، تولى الفريق عقد سلسلة من ورشات التدريب والتأهيل، أبرزها ما يلي: (١) "التدريب المهني المعجل"، وهو برنامج جرى تطبيقه في سياق إتفاقية التعاون مع مؤسسة فارس، وتضمن عقد خمس ورشات في مجالات متنوعة من التدريب المهني، وذلك في منطقة لبنان الشمالي، خلال الفترة من تموز/يوليو ولغاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣؛ (٢) "ورشة تأهيل العاملين في تنمية المجتمع المحلي"، جاء تنفيذ هذه الورشة في سياق إتفاقية التعاون مع جمعية العزم والسعادة الاجتماعية، وشارك فيها الصندوق السوري لتنمية الريف، وتم عقدها في طرابلس خلال الفترة ٢٠-٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣؛ (٣) "الورشة الوطنية لتأهيل المدربين في تنمية المجتمع المحلي"، وهي الورشة التي عُقدت في سياق إتفاقية التعاون مع مؤسسة الصفدي، وتم تنفيذها في منطقة لبنان الشمالي خلال الفترة ١٢-١٨ كانون

الأول/ديسمبر ٢٠٠٣؛ (٤) "تأهيل مدراء ومشرفي مراكز الخدمات الإنمائية"، جرى تنظيم أربع ورشات تأهيل على مستوى المحافظات، وذلك في إطار إتفاقية التعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان، توزعت كما يلي: (أ) محافظة لبنان الشمالي، خلال الفترة ١٣-١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣؛ (ب) محافظة بيروت وجبل لبنان، خلال الفترة ٤-١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣؛ (ج) محافظة البقاع، خلال الفترة ٢٥ أيار/مايو ولغاية ١ حزيران/يونيو ٢٠٠٣؛ (د) محافظة الجنوب والنبطية، خلال الفترة ١٢-١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. (٥) الورشة الإقليمية حول "ترويج وتنفيذ المبادرات المحلية للاستخدام في الدول العربية" بالتنسيق مع منظمة العمل الدولية (المركز الدولي للتدريب (تورينو))، وتم تنفيذها في برمانا-لبنان خلال الفترة ١٤-٢٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٤. وقد صدر عن كل من هذه الورشات تقرير تقويمي مفصل أفاد بالمحصلة الإيجابية وفق آراء المستفيدين.

زاي - خدمات المشورة الفنية

١٥- تولى الفريق خلال ٢٠٠٢-٢٠٠٤ تقديم المشورة الفنية في إطار برامج التعاون مع جهات حكومية وأهلية مختلفة. وكان أبرزها على سبيل المثال: (١) المسح الشامل لاحتياجات التنمية المحلية في منطقة عكار-الجومة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة فارس واتحاد بلديات "الجومة"؛ (٢) تصميم مشروع الإنماء الشامل لمنطقة لبنان الشمالي، بالتعاون مع مؤسسة الصفدي؛ (٣) تقديم مقترح دعم مراكز الحرف التراثية واليدوية، بالتعاون مع جمعية العزم والسعادة الاجتماعية؛ (٤) مشروع التنمية المحلية ومكافحة الفقر في الأردن، بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية والمركز الإقليمي للتنمية الريفية (كاردني)؛ (٥) دعم برامج التعليم الجامعي، بالتعاون مع الجامعة اللبنانية-كلية الصحة؛ (٦) دعم مشروع تنمية المجتمع المحلي في قرية "إيلات"-عكار، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية؛ (٧) دعم مشروع السياسات الاجتماعية في الأردن، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط؛ (٨) دعم وحدة البحوث الاجتماعية والاقتصادية في جامعة قطر عبر ورقة عمل حول العولمة ومتطلبات اكتساب المهارات؛ (٩) دعم قمة تشغيل الشباب المنعقدة في جامعة الإسكندرية عبر ورقة عمل حول واقع تشغيل الشباب في العالم العربي؛ (١٠) دعم البرنامج التدريبي لمعهد الدراسات الاجتماعية (ISS) حول السياسات الاجتماعية الفعالة للتنمية البشرية؛ (١١) دعم وزارة التنمية الإدارية في لبنان بشأن دور المواطن للحفاظ على التراث والمال العام؛ (١٢) دعم المنتدى العالمي الأول لتنمية الموارد البشرية في سورية عبر ورقة عمل تناولت برامج الإسكوا لتأهيل الموارد البشرية.

١٦- في إطار النشاطات الميدانية الهادفة إلى تنمية المجتمع المحلي، بالتركيز على تعزيز مكانة المرأة، قامت دائرة التنمية الاجتماعية في الإسكوا بتنفيذ مشروعين متكاملين بتمويل من "شركة عبد اللطيف جميل المحدودة" في المملكة العربية السعودية.

١٧- المشروع الأول، "تفعيل عمل الجمعيات الخيرية النسائية في المملكة العربية السعودية"، ويهدف إلى تفعيل دور المرأة في المجتمع السعودي وزيادة نشاطها الاقتصادي، كما يهدف إلى تعزيز دور المنظمات غير الحكومية، وخاصة الجمعيات النسائية، وتحسين كفاءتها فنياً وتقنياً واقتصادياً، وذلك عبر تدريب كوادر هذه الجمعيات في مجالات الإدارة والتخطيط بغرض تحسين مستوى الخدمات التي توفرها وتعزيز مردودها على الأسرة والمجتمع. وفي إطار هذا المشروع، صدر "دليل الإداريات والمدربات للجمعيات الخيرية النسائية في المملكة العربية السعودية"، الذي جرى اعتماده في تنظيم ورشتين تدريبيتين، الأولى عُقدت بتاريخ ١٣-٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، تحت عنوان: (أ) "تفعيل عمل الجمعيات الخيرية النسائية في المملكة العربية السعودية - تدريب مدربات/تطبيق عملي حول أسس إدارة الجمعيات"، في جدة، استهدفت إعداد فريق من المتدربات وتزويدهن بالمعلومات حول عناصر الإدارة الناجحة، بما فيها

التخطيط والتنظيم والتوجيه والتقييم والإشراف، وتحسين مهارتهن في التواصل والعمل ضمن فريق فعال. استفادت من هذه الورشة ٢٢ مشاركة/مترربة يمثلن عدة جمعيات خيرية نسائية، ويتوزعن على مناطق جغرافية مختلفة ضمن المملكة؛ (ب) أما الورشة الثانية التي عُقدت بتاريخ ٦-١٨ آذار/مارس ٢٠٠٤، فكانت بعنوان "كيف تؤسسين مشروعاً خاصاً بك" / "تنمية القدرات والمهارات الريادية في الأعمال والمشاريع الصغيرة"، استهدفت تزويد المشاركات بتجارب نظرية وعملية لتمكينهن من إنشاء وتطوير مشاريع خاصة بهن، خلال فترة قصيرة بعد انتهاء التدريب. استفادت من الورشة ٢٤ مشاركة/مترربة تم اختيارهن من قبل جمعيات خيرية نسائية، وتوزعن على مناطق جغرافية مختلفة ضمن المملكة.

١٨- أما المشروع الثاني، "تمكين المرأة السعودية من الالتحاق بسوق العمل من خلال تدريب المديرات المهنيات"، فيهدف إلى إعداد مديرات مهنيات في المناطق الريفية والمناطق المحتاجة، كما يهدف إلى التأهيل المهني للنساء في مجالات الطهي والصناعات الغذائية الصغيرة، والتزيين، والتجميل، والتفصيل والخياطة، والتوعية الصحية، والنسيج والغزل، والفخار والخزف. وقد صدر عن الإسكوا في إطار هذا المشروع أربعة أدلة شاملة لتدريب المديرات في كل من الاختصاصات التالية: التجميل والمكياج، التزيين النسائي، الطهي والصناعات الغذائية الصغيرة، التفصيل والخياطة.

ثانياً- نشاطات فريق السكان والتنمية

١٩- تركز عمل فريق السكان والتنمية خلال الفترة ٤-٥ تموز/يوليو ٢٠٠٢ ولغاية ١٤-١٦ آذار/مارس ٢٠٠٥، على المجالات التالية: (أ) رصد التقدم المحرز من قبل الدول العربية في مجال تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة عام ١٩٩٤، ومؤتمر خمس سنوات بعد القاهرة، وإعلان الألفية الثالثة؛ (ب) تعزيز القدرات الوطنية في مجال إنشاء السياسات الوطنية ومنهجيات تكاملها مع التنمية الاقتصادية الاجتماعية من خلال عقد الاجتماعات وورشات العمل الخاصة؛ (ج) تعزيز المعرفة بالعلاقة الحيوية بين القضايا السكانية والتنمية والتوعية المسبقة بالتحديات التي تفرضها ديناميكية السكان والتغيرات الديموغرافية، وذلك اعتماداً على الدراسات التحليلية؛ (د) نشر المعلومات السكانية عبر شبكة معلومات السياسات السكانية لغربي آسيا.

ألف- رصد التقدم المحرز في مجال تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمرات الدولية للسكان

٢٠- يعتبر إطلاق نظام المعلومات السكانية في الدول العربية من أهم الإنجازات التي حققها فريق السكان والتنمية خلال ٢٠٠٢-٢٠٠٤. وهو نظام إلكتروني يعالج واقع السياسة السكانية في الدول العربية، أنشئ خصيصاً لرصد ومتابعة تنفيذ الغايات والأهداف السكانية المرسومة لمنتصف ونهاية العقد الحالي التي خلص إليها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عام ١٩٩٤، والدورة الاستثنائية الحادية والعشرون للجمعية العامة، عام ١٩٩٩، وقمة الألفية للتنمية. ويمكن هذا النظام من: (أ) توفير المعلومات حول رصد السياسات السكانية في المنطقة وتحديد البلدان التي تعمل على تنفيذ مقررات المؤتمر الدولي للسكان؛ (ب) إجراء المقارنات الدولية بين بلدان المنطقة على صعيد رسم السياسات المتعلقة بالسكان؛ (ج) تسهيل مهام اللجان الوطنية للسكان في البلدان العربية في مجال تقويم السياسات السكانية؛ (د) تعزيز دور الباحثين وصانعي القرار في مجال التحليل المقارن للسياسات السكانية؛ (هـ) تعزيز قدرات الدول العربية في مجال دمج قضايا السكان والنوع الاجتماعي في الخطط والبرامج الوطنية.

٢١- رافق تطوير النظام، نشر مطوية باللغتين العربية والإنجليزية تحت عنوان: "نظام معلومات السياسات السكانية في الدول العربية، رصد أهداف وغايات العقود الأولى للألفية الثالثة". وتوفر هذه المطوية المعلومات اللازمة عن خلفية النظام وأساسه النظرية ومنهجيته وإنجازاته. كما وفر نظام معلومات السياسات السكانية حزميتين للمعلومات: الأولى، بعنوان "السياسات السكانية ومؤشراتها في العالم العربي"، وتتضمن منشورين: الأول، يحدد الملامح الديموغرافية والاجتماعية لكل دولة من الدول العربية إضافة إلى نظرة الحكومة وسياساتها تجاه قضايا أساسية، مثل: معدلات الخصوبة ونمو السكان والهجرة الوافدة والتوزيع الجغرافي للسكان ومعدل الوفيات والعمر المتوقع عند الولادة، كذلك يتضمن مؤشرات تنموية مقارنة، أهمها: حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الانتساب المدرسي ونسبة الأمية للإناث والذكور. أما المنشور الثاني، فهو عبارة عن كتيب يعنى بتحليل لمواقف الحكومات من القضايا السكانية والتطور التاريخي لهذه المواقف وذلك ضمن إطار تطور مفهوم السياسات السكانية ابتداءً من مؤتمر بوخارست الذي انعقد في مكسيكو عام ١٩٧٤ وانتهاءً بمؤتمر القاهرة الذي انعقد عام ١٩٩٤. وتحتوي الحزمة الثانية "نظام معلومات السياسية السكانية في الدول العربية: سياسات وآفاق مستقبلية"، على دراسة بعنوان "ملامح السياسات في الدول العربية"، وقرص مدمج يتضمن معلومات قيمة عن السياسات السكانية ومؤشراتها في عشرة دول عربية. والجدير ذكره انه تم تطوير موقع إلكتروني خاص بالنظام هو: <http://ppis.escwa.org.lb>.

٢٢- وضمن إطار متابعة تنفيذ المؤتمرات الدولية للسكان أيضاً، عقد فريق السكان والتنمية، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، وجامعة الدول العربية، "المنتدى العربي للسكان" في بيروت خلال الفترة ١٩-٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، بمناسبة "العشرية الأولى للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (١٩٩٤)". وهدف هذا اللقاء إلى إجراء تقييم ومراجعة للإنجازات التي تحققت خلال العشر سنوات الأولى بعد مؤتمر القاهرة وتشخيص التحديات التي تواجه التنفيذ وتأمين الالتزام بمبادئ المؤتمر. كما هدف إلى بلورة القضايا والفرص الناشئة وتبادل الخبرات حول مختلف جوانب السكان والتنمية لاستخلاص وتعميم الدروس والممارسات الناجحة والرائدة التي يمكن تطبيقها في بلدان أخرى في المنطقة وذلك من خلال تقديم منظور متعدد الأوجه في مجالات السكان والتنمية والفقر والنوع الاجتماعي والشباب والصحة والحقوق الإنجابية.

هذا واختتم المنتدى العربي للسكان أعماله بإصدار إعلان بيروت ٢٠٠٤، الذي تضمن دعوة الحكومات العربية إلى تفعيل السياسات السكانية واستراتيجيات التنمية البشرية في إطار برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتطوير مصادر التمويل الذاتية. كما دعا الإعلان المجتمع المدني والحكومات إلى تعميق التعاون لتهيئة بيئة مواتية للشراكة في مجال السكان والتنمية في مناخ من الشفافية والديمقراطية. وتضمن تأكيداً لأهمية إيلاء الشباب كافة الأولوية والرعاية ودعم البرامج التي تستهدف الوفاء باحتياجاتهم وتحسين نوعية حياتهم وفتح آفاق مشاركتهم الفاعلة. وأشار الإعلان إلى أهمية قيام الشركاء كافة المعنيين بالسكان والتنمية بترجمة توصيات المنتدى إلى تعهدات والتزامات من خلال برامج ومشاريع جديدة مؤكداً على أهمية تنويع مصادر التمويل لتشمل المصادر الوطنية والإقليمية والدولية وأهمية وفاء الدول والمؤسسات المانحة بالتزاماتها المالية التي تعهدت بها في المؤتمر الدولي للسكان.

باء- تعزيز القدرات الوطنية في مجال صياغة السياسات الوطنية ومنهجيات تكاملها

٢٣- وفي إطار رفع مستوى الكفاءات الوطنية في مجال صياغة السياسات السكانية وتنفيذها وتقييمها ودمجها في خطط التنمية، نظم فريق السكان والتنمية ورشة عمل إقليمية حول "تكامل السياسات السكانية، بما فيها سياسات الصحة الإنجابية، مع التخطيط للتنمية" وذلك في القاهرة، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والمركز الديموغرافي بالقاهرة من ٢٨ ولغاية ٣١ تموز/يوليو ٢٠٠٢. وشارك في

الورشة خبراء في مجال صياغة السياسات والاستراتيجيات السكانية وفي مجال التخطيط لبرامج الصحة الإنجابية. وفي تناولها لموضوع تكامل السياسات السكانية، ركزت الورشة على المحاور التالية: (أ) الجانب النظري، ويشمل علاقة الترابط بين السكان والتنمية وأهمية إدماج السياسات السكانية في التنمية وكيفية القيام بذلك؛ (ب) الجانب التقني، ويتضمن التدريب على البرمجيات الإلكترونية ذات الصلة بالجوانب الكمية الخاصة بعملية التكامل؛ (ج) الجانب التطبيقي، الذي تضمن عرض خمس تجارب من مصر والجزائر وتونس وفلسطين واليمن، في مجال صياغة وتنفيذ السياسات السكانية والأساليب القطرية المتبعة في تكاملها مع عملية التنمية.

٢٤- عقد اجتماع إقليمي حول "إدماج الأبعاد السكانية في التخطيط للتنمية" في شرم الشيخ من ١٧ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية ومشاركة خبراء من الدول العربية من المكتب المرجعي للسكان ومن مؤسسة فورد. وقد أعدت الإسكوا دراسة تناولت موضوع إدماج القضايا السكانية مع عملية التنمية، وهو من المواضيع التي أكد على أهميتها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة، ١٩٩٤) وما أعقبه من مؤتمرات دولية. وقد تركزت الأهداف الرئيسية للاجتماع على التالي: (أ) تعبئة جهود متخذ القرار وتوجيهها نحو مسألة دمج قضايا السكان مع التنمية باعتبارها مسألة إستراتيجية يمكن أن تساهم في التخفيف من الفقر وإحداث المساواة بين الجنسين والقضاء على التفاوت الاجتماعي والاقتصادي؛ (ب) تبادل الخبرات في مجال إدماج السياسات السكانية من خلال عرض التجارب القطرية؛ (ج) تعريف متخذي القرار بأهمية إيجاد البيئة الملائمة التي تساعد على تمويل خطط وبرامج التنمية.

جيم- تعزيز المعرفة بالعلاقة المتبادلة بين القضايا السكانية والقضايا الإنمائية

٢٥- في ضوء الأهمية التي يكتسبها المتغير السكاني عند الإعداد لبرامج وخطط التنمية، ونظراً للارتباط الوثيق بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيزاً لتوصيات المؤتمر الدولي للسكان والتي تؤكد على أهمية نشر البيانات السكانية التي تدعم مسألة إدماج السكان بالتنمية، صدرت عن الإسكوا مطوية بعنوان: "الملاحم الديموغرافية للدول العربية". ويتضمن هذا الإصدار دراسة تحليلية ورسوم بيانية لمستويات واتجاهات المؤشرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية كحجم السكان، والنمو والتركيب والتوزيع السكاني، واتجاهات الخصوبة ومستوياتها، والوفيات والعمر المتوقع عند الولادة. كما تبحث هذه النشرة في التبعات المستقبلية على مسار التنمية في المنطقة إنطلاقاً من تقديرات هذه المؤشرات للعشرية المقبلة وهو التاريخ الذي حدد تنفيذ أهداف الألفية للتنمية. وتشير الدراسة إلى أن عملية انخفاض الخصوبة والنمو البطيء للفئات العمرية المسنة ودخول شريحة شبابية كبيرة في قوة العمل ستنجح لعدد من الدول في المنطقة فرصة تساهم في النمو الاقتصادي، وذلك من خلال انخفاض معدلات الإعالة، وبالتالي زيادة معدلات الادخار والاستثمار.

٢٦- وفي إطار وتعزيز المعلومات المتعلقة بديناميكيات السكان والتنمية، تم إصدار دراستين أساسيتين، الأولى بعنوان: "تقرير السكان والتنمية العدد الأول: ندرة المياه في العالم العربي". ويبحث هذا التقرير حدة نقص المياه العذبة في المنطقة وأثره على حياة الناس والتحديات التي تواجه البلدان العربية في الطلب المتزايد لسكانها على المياه المأمونة. أما الدراسة الثانية "الاستجابة للعولمة: الاتجاهات التحديات والسياسات الخاصة بانتقالات العمالة وديناميكيات السكان"، فتركز على العلاقة المتشابكة الأبعاد بين المتغيرات الديموغرافية والتحديات التي تفرضها العولمة، وانعكاسات هذه العلاقة على أسواق العمل وانتقالات العمالة في الدول العربية. وتخلص الدراسة إلى تحديد السياسات اللازمة لتحقيق قدر من التوازن بين العرض من العمالة واحتياجات سوق العمل في ظل التغيرات الديموغرافية المتسارعة.

دال - نشر المعارف والمعلومات السكانية عبر شبكة المعلومات السكانية لغربي آسيا

٢٧- على صعيد نشر المعلومات والتثقيف، قامت الإسكوا بتطوير الموقع الخاص بالمعلومات السكانية في منطقة غربي آسيا بعنوان "شبكة المعلومات السكانية لغربي آسيا" أو POPIN-Western Asia. وضمن الانجازات التي حققها الموقع، (١) نشر تقرير ديموغرافي حول العوامل المباشرة التي أثرت على تحول الخصوبة في اليمن، بالتركيز على التدخلات التي قامت بها الدولة في هذا الإطار؛ (٢) إنشاء منافذ إلكترونية للدول العربية بشأن الملامح الأساسية الديموغرافية وبعض الملامح الاجتماعية والاقتصادية الملزمة لها. وتوفر هذه الملامح معلومات حول المؤشرات الاقتصادية، وحجم وتركيب السكان، ومعدل وفيات الرضع، وتوقع الحياة عند الولادة، ومعدل الخصوبة، بالإضافة إلى تقييم مبسط للنقد الذي أحرزته هذه الدول في تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وقمة الألفية للتنمية. ويمكن الاطلاع على هذه الملامح من خلال موقع على شبكة المعلومات السكانية لغربي آسيا على العنوان التالي: <http://www.escwa.org.lb/popin>.

ثالثاً - نشاطات فريق سياسات التنمية الحضرية والإسكان

٢٨- تعالج نشاطات "فريق سياسات التنمية الحضرية والإسكان" الاتجاهات الناشئة والتوجهات المستقبلية للتنمية الحضرية في منطقة الإسكوا، هادفة إلى تعزيز ممارسات التخطيط والحكم الحضري السليم، وتحقيق التنمية الحضرية والإسكانية، والإيفاء بقضايا ضمان الحيازة، والبيئة الحضرية المستدامة، والإدماج الاجتماعي لكافة الشرائح. انطلاقاً من المبادئ والتوصيات المنبثقة عن المؤتمر الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، استتبول، ١٩٩٦، وعن مؤتمر استتبول + ٥، نيويورك ٢٠٠١، واستناداً إلى التوصيات المنبثقة عن لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الرابعة، تركزت نشاطات الفريق على المحاور الأساسية التالية: (أ) إطلاق الحملة الإقليمية حول ضمان حيازة المسكن والأرض والحكم الحضري السليم؛ (ب) إصدار الدراسات والأبحاث حول الإدارة الحضرية والإسكان؛ (ج) الاهتمام بقضايا الإعاقة والشباب؛ (د) المساهمة في إعادة إعمار جنوب لبنان.

ألف - الحملة الإقليمية حول ضمان حيازة المسكن والأرض والإدارة الحضرية الجيدة

١- المشاريع

٢٩- تتجه نشاطات الفريق في مجال التنمية الحضرية نحو إطلاق مشروع الحملة الإقليمية حول ضمان حيازة المسكن والأرض والإدارة الحضرية الجيدة المنبثقة عن حملتي الموئل العالميتين: حملة ضمان الحيازة وحملة الإدارة الحضرية الجيدة، وذلك بالشراكة مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل). تهدف الحملة الإقليمية إلى توجيه جهود ومبادرات الحكومات في المنطقة، إضافة إلى السلطات المحلية، ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، نحو تعزيز التنمية الحضرية المستدامة. ويشكل الشق الخاص بضمان الحيازة مدخلاً جديداً ومبتكراً لتنفيذ جدول أعمال الموئل، وبصفة أساسية موضوع توفير المأوى المناسب للجميع، وذلك بالاعتماد على عنصرين أساسيين هما: الحق في السكن، والتصدي للإخلاء القسري، كمساهمة في الحد من الفقر في المناطق الحضرية. أما الشق الخاص بالحكم الحضري السليم، فهو يدعو إلى منهج جديد يتمحور حول دور السلطات المحلية كشريك ومساهم في آليات الحكم الحضري السليم، هادفاً إلى تحسين ورفع مستوى المعيشة في المدن، خاصة للفقراء والمهمشين. كذلك يهدف هذا الشق إلى إعداد المعايير القياسية الملزمة للمدينة على أسس تعزز مبادئ التضمينية والمشاركة واللامركزية ودعم السلطات المحلية وتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة.

٢- المؤتمرات واجتماعات الخبراء

٣٠- ضمن فعاليات إطلاق الحملة الإقليمية لضمان حيازة المسكن والأرض والإدارة الحضرية الجيدة، عقد فريق سياسات التنمية الحضرية والإسكان:

(أ) اجتماع فريق خبراء إقليمي حول ضمان حيازة المسكن والأرض والإدارة الحضرية الجيدة، بالتعاون مع وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية والهيئة العامة للتخطيط العمراني في جمهورية مصر العربية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المدن العربية-المعهد العربي لإنماء المدن، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل). وقد نظم الاجتماع بالتزامن مع المؤتمر العربي الإقليمي حول "تحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية المستدامة" الذي عقد في القاهرة، خلال الفترة ١٥-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. يوفر اجتماع الخبراء قاعدة بحثية تخصصية فيما يتعلق بضمان الحيازة والإدارة الحضرية الجيدة لإرساء مضمون وأبعاد وخطط عمل الحملة الإقليمية في دول منطقة الإسكوا، والتي تناولت القضايا الأساسية التالية: (١) الحيازات السكنية والعقارية والإدارة الحضرية الجيدة: الأطر العالمية والإقليمية؛ (٢) حق الإنسان في السكن وفي حيازة الأرض؛ (٣) المواطنة وتعزيز أسس الحكم المحلي؛ (٤) الفقر الحضري وإعادة تشكيل الوجه الاجتماعي والعمراني والبيئي للمدينة؛ (٥) الحيازات السكنية والعقارية والإدارة الحضرية الجيدة: المنهجيات العملية والمعايير والضوابط الفنية؛

(ب) تأسيس أربعة مرصد محلية في لبنان، وافتتاح أول مركز للمرصد الحضري المحلي في بلدية سن الفيل، في ١١ تموز/يوليو ٢٠٠٣، بهدف تعزيز المبادرات الوطنية والمحلية. ويأتي افتتاح المركز في إطار تنفيذ برنامج المؤشرات الحضرية وشبكة الأمم المتحدة العالمية للمرصد الحضرية، حيث تهدف الإسكوا إلى تعميم المرصد الحضرية المحلية في منطقة غربي آسيا، بالتعاون مع شركاء أساسيين، مثل: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، ومنظمة المدن العربية، إضافة إلى جهات مانحة دولية وإقليمية. وقد تم تجهيز المرصد بالحاسوب لتطبيق برنامج المؤشرات الحضرية بتمويل من صندوق الائتمان في الإسكوا، ومنظمة المدن العربية. إضافة إلى ذلك، دعمت الإسكوا ومنظمة المدن العربية تأسيس أول مرصد حضري محلي في بلدية حلب في الجمهورية العربية السورية (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣)؛

(ج) حوارات الشراكة في المنطقة العربية، عقد فريق سياسات التنمية الحضرية والإسكان لقاء إقليميا حول حوارات الحملة الإقليمية في تموز/يوليو ٢٠٠٤، وذلك بهدف إتاحة فرص الحوار، وللمرة الأولى، ما بين المعنيين بالحملة، وكذلك إثارة النقاش حول القضايا الأساسية التي التزمت بها الحملة الإقليمية. تركزت هذه الحملة على أربعة حوارات: حوار الفكر، ويضم نخبة من المفكرين والإعلاميين؛ وحوار السلطات المحلية؛ وحوار المنظمات غير الحكومية؛ وحوار الشراكة، الذي يضم إلى جانب المشاركين في الحوارات السابقة، عددا من متخذي القرار في قضايا التنمية الحضرية والإسكان في المنطقة العربية. وستصدر الحوارات في أربعة كتيبات باللغة العربية؛

(د) وكذلك من المزمع أن يعقد الفريق، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، مؤتمرا حول استدامة المدينة العربية والحملة الإقليمية لضمان حيازة المسكن والأرض، والذي سيشكل قاعدة لتبني المبادرات الوطنية للدول الأعضاء في الإسكوا تحت مظلة الحملة الإقليمية.

باء - الدراسات والأبحاث

٣١- "السياسات الإسكانية وضمان الحيازة السكنية والعقارية في دول منطقة الإسكوا"، وهي دراسة تناولت قضايا الإسكان وحيازة الأرض، مع التركيز على ضمان السكن لفئات الدخل المحدود، وتسوية أوضاع الحيازة في مناطق الاستيطان العشوائي، وضمان حيازة المسكن والأرض من خلال تطوير نظام معلومات الأراضي. كما سلطت هذه الدراسة الضوء على قضايا الحيازة في إطار السياسات الإسكانية المتبعة في عدد من دول منطقة الإسكوا، وهي: الجمهورية العربية السورية، لبنان، مصر، المملكة العربية السعودية، مملكة البحرين، واليمن.

٣٢- الملامح القطرية للسياسات الإسكانية والتحضر في دول منطقة الإسكوا، وهي سلسلة دراسات يصدرها الفريق دورياً بهدف رصد التنمية في قطاع الإسكان والتحضر في عدد من دول المنطقة. تعنى هذه الملامح بمختلف قضايا السياسات الإسكانية والتحضر، منها: مساهمات القطاعين العام والخاص، والدور الناشئ للبلديات، وأنظمة التمويل الإسكاني، وآليات العرض والطلب على المساكن، وكذلك أثر التشريعات على نمو المدن وعلاقة الحضر بالريف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لمناطق السكن العشوائي. وقد شملت هذه السلسلة، في عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٤، إصدار الملامح لكل من لبنان، اليمن، البحرين، الكويت والمملكة الأردنية الهاشمية. وكذلك يتولى الفريق إعداد ملامح قطرية حول السياسات الإسكانية والتحضر لكل من الجمهورية العربية السورية ومصر والعراق، ومن المزمع إصدارها قبل نهاية ٢٠٠٤.

٣٣- مجموعة الموارد: المجموعة المعرفية لتخطيط وتصميم بيئة حضرية خالية من العوائق في البلدان النامية، أصدر الفريق هذه الرزمة بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة (نيويورك). تتوجه رزمة الموارد إلى المعنيين بقضايا الإعاقة في المنطقة العربية، وهي تتضمن ٩ كتيبات حول قضايا تنمية البيئة الخالية من العوائق والميسرة لحركة الأطفال والشيوخ وذوي الاحتياجات الخاصة، إضافة إلى إدراج مفاهيم التصميم الخاص بتأهيل المباني والمرافق العامة تحت شعار "نحو مدن رحبة تحتضن الجميع".

جيم - الاهتمام بقضايا المعوقين والشباب

١- مشروع "دليل شبكة المنظمات الشبابية غير الحكومية في المنطقة العربية"

٣٤- في إطار جهود الإسكوا المتواصلة لتمكين وبناء قدرات الشباب العربي للمشاركة في صياغة وتطبيق السياسات الشبابية وتمكينهم من تطوير آليات لتنسيق الجهود والأنشطة على المستويين الوطني والإقليمي، قام الفريق بتنفيذ هذا المشروع الذي يهدف إلى إقامة شبكة شبابية في المنطقة العربية، تساهم في تمكين المنظمات الشبابية غير الحكومية، وإنشاء آليات تعاون تعزز مشاركة هذه المنظمات في عملية التنمية، وتسهل عملية التقييم بهدف صياغة المشاريع والسياسات. وفي هذا السياق، تم إنجاز المرحلة الأولى من المشروع، والتي تضمنت الحصول على المعلومات وفرزها وتحليلها وإدخالها على قاعدة بيانات موحدة، من خلال (أ) تصميم استبيان خاص، يستهدف المنظمات الشبابية غير الحكومية العاملة الرائدة في حقل الشباب، كما وجه الاستبيان إلى الحكومات العربية والوزارات المختصة وهيئات الأمم المتحدة المعنية بقضايا الشباب؛ (ب) تنفيذ زيارات ميدانية شملت منظمات الأمم المتحدة، وشملت عدداً مختاراً من المنظمات الشبابية غير الحكومية العاملة في حقل الشباب، والهيئات الحكومية على الصعيد المحلي؛ (ج) بناء قاعدة بيانات تشمل المواضيع التالية: التعليم والعمالة والصحة وبناء القدرات وصياغة السياسات الشبابية والبيئة وحقوق الإنسان، والقضايا المتعلقة بالأحداث المعرضين للخطر، وكذلك تغطية محور الفتاة الشابة والجمعيات المعنية بهذا

الشأن، والمشاريع الشبابية الناجحة. تتضمن المرحلة القادمة من تنفيذ المشروع إنشاء موقع إلكتروني مختص يشمل قاعدة المعلومات المشار إليها، إضافة إلى قائمة مختارة بالمنظمات الشبابية غير الحكومية الناشطة في منطقة غربي آسيا، ليوفر قاعدة ينطلق منها المشاركون إلى تنسيق الجهود وإقامة الشراكات والتنسيق عن طريق تبادل الخبرات.

٢- الاندماج الاجتماعي للمعوقين

٣٥- في سياق جهودها المتواصلة إلى تعزيز الدمج الاجتماعي بالنسبة للمعوقين، وبالأخص دعم تحقيق المساواة في الحقوق والفرص للمعوقين، قامت الإسكوا بإنشاء مركز لتدريب المكفوفين على الكمبيوتر بطريقة برايل في لبنان. ويمثل المركز منتدى إقليمي لمناقشة مسألة ضمان إمكانية حصول المعوقين على تكنولوجيا المعلومات والاتصال وإعطاهاها الصفة القانونية. ويخدم برنامج التدريب الميداني للطلاب في المركز خطة الإسكوا للاندماج الاجتماعي للمعوقين، ويشمل التالي: (أ) قراءة النصوص الإلكترونية على شاشات تعمل بطريقة برايل؛ (ب) نقل المعلومات من الإنترنت إلى حواسيبهم لقراءتها أو طبعتها بطريقة برايل؛ (ج) استعمال جهاز الفريوبرايل، بهدف تطوير فرص العمل أمامهم. وفي هذا الصدد، تم إصدار: "دليل تدريب المكفوفين على جهاز الفريوبرايل" باللغتين العربية والإنكليزية ولغة برايل.

٣٦- المؤتمر العربي الإقليمي حول معايير التنمية وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقات، قام الفريق بتنظيم هذا المؤتمر في بيروت، خلال شهر أيار/مايو ٢٠٠٣، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة في نيويورك، ووزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان، وكل من جامعة الدول العربية، والمنظمة العربية للمعاقين، والمركز الوطني للتنمية والتأهيل. يستهدف هذا المؤتمر مواصلة العمل على تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين في التنمية وفي تحسين سبل معيشتهم، كما استهدف مناقشة مسودة "اتفاقية دولية شاملة متكاملة تستهدف تعزيز وحماية حقوق المعوقين وكرامتهم"، المقترحة من خلال أحد بنود قرار الجمعية العامة ١٦٨/٥٦. وقد نجح المؤتمر في الوصول إلى وضع تصور وموقف عربي موحد تجاه الاتفاقية الدولية، وذلك في صيغة "إعلان بيروت" الذي تضمن عدداً من التوصيات والقرارات.

هاء- مشروع مساهمة الإسكوا في إعادة إعمار جنوب لبنان

٣٧- إيماناً بقدرات الفرد على تحسين وتطوير أحواله المعيشية عندما تتاح له الفرصة والبيئة المناسبة، عمدت الإسكوا إلى إطلاق مشروعها الريادي لجنوب لبنان والذي شمل ثلاثة عناصر: التدريب المهني، والتدريب على تشغيل المشاريع التجارية الصغيرة، يليها برنامج لتوفير القروض الصغيرة. وبهدف تحسين المهارات وتمكين عدد كبير من أبناء المجتمع المحلي، تم إنشاء مركزين إيمائيين في كل من بلدتي مرجعيون وكفر كلا في الجنوب المحرر. كما تضمن المشروع عدد من المجالات التي تعكس الأهمية المتزايدة التي توليها الإسكوا لتطوير وتحسين الأحوال المعيشية في جنوب لبنان، وهي: (أ) دورات التدريب المهني والتدريب على تشغيل مشاريع تجارية صغيرة مدرة للدخل، وقد شملت دورات التدريب المهني المجالات التالية: تصليح وصيانة أجهزة الهواتف النقالة، وتصليح وصيانة ميكانيك السيارات، وتعلم المبادئ الأولية لاستخدام الكمبيوتر، بالإضافة إلى دورات في التجميل وتصفيف الشعر. والجدير بالذكر، أن الإسكوا أطلقت أول مركز لاستخدام وتعلم الإنترنت في بلدة كفر كلا؛ (ب) مشروع الكارفان الإلكتروني المتنقل، ويمثل صفاً مجهزاً لتعليم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ينتقل فيما بين البلدات في الجنوب حيث يقوم المدربون بإعطاء الأهالي الراغبين في المجتمع المحلي دورات تدريبية في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات؛ (ج) مشروع منتزه إبل السقي البيئي، قام الفريق بإعداد الدراسات اللازمة لتنفيذ هذا المشروع، ويبدأ العمل في المرحلة الأولى منه بالتعاون مع منظمة غير حكومية وذلك بهدف صيانة طبيعة الموقع البيئية

والسعي إلى تطويره كمرفق سياحي وتنقيفي لصالح المجتمع المحلي في الجنوب؛ (د) دراسة شاملة للصناعات الغذائية في جنوب لبنان، تقوم الإسكوا بالتعاون مع منظمة العمل الدولية بإعداد هذه الدراسة بهدف القيام بمشروع للارتقاء بهذا القطاع الإنتاجي الحيوي في الجنوب؛ (هـ) محاضرة حول صناعة وتركيب السخانات الشمسية، ألقاها خبراء الإسكوا بهدف تعريف الراغبين من أفراد المجتمع المحلي، خاصة من الفنيين الشباب وأرباب الأسر والنساء، على أهمية الطاقة الشمسية ومدى تطبيق استخداماتها في لبنان. شكلت هذه المحاضرة تمهيداً لورشة العمل المقترح انعقادها من قبل الإسكوا حول صناعة وتركيب سخانات المياه بالطاقة الشمسية؛ (و) ندوات التوعية حول سرطان الثدي في مناطق الجنوب، وقد أكدت هذه الندوات على حق المرأة، وخاصة الريفية منها، على وجوب توعيتها وإخطارها بأهمية تعلم وتطبيق تقنيات الفحص الذاتي لسرطان الثدي.

رابعاً- نشاطات فريق الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية

يعمل فريق الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية على جمع وتحليل ونشر الإحصاءات حول مختلف المواضيع الاجتماعية كالسكان والقوى العاملة والتعليم والنوع الاجتماعي والفقر والصحة والإحصاءات الحيوية. كما يتولى الفريق مساعدة البلدان الأعضاء في إنتاج إحصاءات ومؤشرات اجتماعية قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي ومصنفة حسب النوع الاجتماعي، إضافة لتقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة في بناء القدرات الوطنية للبلدان الأعضاء بهدف تطوير الأنظمة الإحصائية لديها في المجالات الاجتماعية المختلفة. وقد توزعت نشاطات الفريق وفق المجالات التالية:

ألف- الاجتماعات الفنية وورشات العمل

تعاونت الإسكوا مع مجموعة باريس ٢١، ومركز التدريب والبحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية للدول الإسلامية (SESRTCIC) بتنظيم اجتماع خبراء حول إحصاءات الفقر، في بيروت خلال الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. شارك في هذا الاجتماع خبراء، من الأجهزة الإحصائية الوطنية في الدول الأعضاء، ممن لهم خبرة في إعداد وتنفيذ المسوح الأسرية والتعامل مع بياناتها المتعلقة بقياس ظاهرة الفقر. كما شارك خبراء من منظمات ووكالات الأمم المتحدة ومؤسسات إعلامية معنية بمعالجة ظاهرة الفقر. استهدف الاجتماع تبادل الخبرات الدولية والوطنية في مجال قياس ظاهرة الفقر، بإعدادها المختلفة، واستخدام الإحصاءات من أجل صياغة سياسات وطنية لمكافحة الفقر، بالإضافة إلى اقتراح المؤشرات اللازمة لقياس الفقر في بلدان الإسكوا وتحديد المصادر الإحصائية المستخدمة. ومن شأن هذه المؤشرات أن تساعد دول المنطقة على متابعة التقدم نحو تحقيق الهدف الإنمائي للحد من الفقر الذي اعتمدته قمة الأمم المتحدة للألفية.

واستكمالاً للجهود في مجال تطوير إحصاءات النوع الاجتماعي على الصعيدين الوطني والدولي، وبالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة المتخصصة، قامت الإسكوا بتنظيم ورشة عمل إقليمية حول إحصاءات النوع الاجتماعي كأداة لصياغة السياسات والتحليل، في بيروت خلال الفترة من ١٧ إلى ١٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٣. شارك في هذه الورشة منتجو ومستخدمو إحصاءات النوع الاجتماعي من الأجهزة الإحصائية الوطنية في الدول الأعضاء، كما شارك خبراء من منظمات ووكالات الأمم المتحدة المعنية، إضافة للإعلاميين وباحثين من المهتمين بمعالجة قضايا المرأة. واستهدفت الورشة: (أ) تقييم التقدم الذي أحرزته البلدان المشاركة في مشروع الإسكوا لتطوير برامج وطنية لإحصاءات النوع الاجتماعي؛ (ب) الاطلاع على التجارب الوطنية الناجحة في مجال استخدام مؤشرات النوع الاجتماعي في صياغة السياسات الهادفة إلى

تحقيق الخطط الوطنية وأهداف إعلان ومنهاج عمل بيجين وكذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛ (ج) تعريف المشاركين بموقع إحصاءات النوع الاجتماعي الذي استحدثته الإسكوا على شبكة الإنترنت؛ (د) والتعرف على تجارب منظمات ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة.

قامت الإسكوا بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنظيم ورشة عمل حول الأهداف والمؤشرات الإنمائية للألفية، بيروت، خلال يوم ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٣. استهدفت هذه الورشة: (أ) التوعية بالأهداف الإنمائية للألفية ومؤشراتها، وما يشمل ذلك من التزامات دولية ووطنية بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وعلاقة هذه الأهداف بتحديات التنمية في دول الإسكوا؛ (ب) أهمية متابعة ومراقبة التقدم نحو الأهداف التنموية للألفية؛ (ج) المراجعة العامة لمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية؛ (د) التعرف على وسائل متابعة ومراقبة التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف، وذلك من خلال مراجعة الوضعية الحالية لمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى الوطني والإقليمي، والتعرف إلى آليات مراقبة التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية، والتعرف على مصادر البيانات القائمة والمحتملة، إضافة للاطلاع على آليات الدعم والتعاون بين الإسكوا ودول المنطقة في بناء قواعد بيانات وأنظمة مراقبة التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية. وتناول جدول أعمال الورشة الأهداف الإنمائية للألفية، المنطلقات والسياسات، مؤشرات الألفية، مصادر المعلومات والبيانات، دور منظمات الأمم المتحدة في دعم توفير بيانات الأهداف الإنمائية للألفية، إضافة إلى تجارب بعض الدول المشاركة في إعداد التقارير الوطنية.

باء- النشرات الإحصائية

قام الفريق بإعداد ونشر الدراسات والنشرات الإحصائية التالية: (١) المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الفصول المتعلقة بالإحصاءات الاجتماعية، العديدين الثاني والعشرون والثالث والعشرون والرابع والعشرون؛ (٢) نشرة الإحصاءات الحيوية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأعداد الخامس والسادس والسابع؛ (٣) مجموعة الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية، العدد السادس، وهو عدد خاص حول مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية؛ (٤) تقرير حول المرأة والرجل في مصر: صورة إحصائية؛ (٥) المرأة والرجل في الجزائر: صورة إحصائية؛ (٦) تقرير حول المرأة والرجل في قطر: صورة إحصائية؛ (٧) تقرير حول المرأة والرجل في البلدان العربية: التعليم (عربي وإنكليزي)؛ معلقة جدارية حول المؤشرات الأساسية لسوق العمل.

جيم- المشروعات

أكد إعلان ومنهاج عمل بيجين الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في عام ١٩٩٥ على أهمية إدماج منظور النوع الاجتماعي في كافة السياسات والبرامج وأشار إلى ضرورة توفير ونشر إحصاءات ومؤشرات عن المرأة والرجل لأغراض صياغة السياسات والتقييم (الهدف الاستراتيجي حاء-٣). وفي عام ٢٠٠٠، دعا إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي هذا السياق، تولى الفريق تقديم العون لعقد ورشات على المستوى الوطني، وهي: (أ) ورشة العمل الوطنية الأولى لمنتجي ومستخدمي إحصاءات النوع الاجتماعي في البحرين، المنامة، ٢٠-٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣؛ (ب) ورشة العمل الوطنية الأولى لتطوير إحصاءات النوع الاجتماعي في المغرب، ١٥-٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢؛ (ج) ورشة العمل الوطنية الثانية لتطوير إحصاءات النوع الاجتماعي في دولة قطر، ١٣-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣؛ (د) ورشة العمل الوطنية الثانية لتطوير إحصاءات النوع الاجتماعي في مملكة البحرين، ١٣-١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠١ مشروع دعم القدرات الإحصائية في منطقة الإسكوا الذي بدأ العمل بتنفيذه منذ مطلع العام ٢٠٠١. يهدف هذا المشروع، الذي تقوم بتنفيذه شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة بالتعاون مع الإسكوا، إلى دعم قدرات الأنظمة الإحصائية الوطنية في البلدان الأعضاء إضافة إلى تعزيز تبادل الخبرات فيما بينها، والمساهمة في خلق كوادر إحصائية في بلدان المنطقة. كما يستهدف المشروع بشكل خاص بناء القدرات في مجالات إدارة الأجهزة الإحصائية وإدارة واتساق منهجيات التعدادات السكانية واستخدام تكنولوجيا المعلومات في تلك التعدادات، بالإضافة إلى إحصاءات البيئة، وذلك من خلال خدمات استشارية وورشات عمل تدريبية وبرامج للتبادل والزيارات. وضمن إطار هذا المشروع ساهم الفريق بتنفيذ الأنشطة التالية: (أ) ورشة عمل حول إدارة التعدادات السكانية، صنعاء، تموز/يوليو ٢٠٠٣؛ (ب) ورشة عمل حول استخدام تقنيات المسح الضوئي (OICR) في التعدادات السكانية، القاهرة، ٢٥-٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤؛ (ج) اجتماع خبراء حول البيانات والمؤشرات المستخدمة لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة الإسكوا، بيروت، ٩-١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤؛ (د) ورشة عمل حول استخدام الأجهزة المحمولة باليد (Handheld Devices) في التعدادات السكانية، مسقط، ٤-٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤؛ ندوة حول تقييم نتائج المشروع، عمان، ٢٥-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

مشروع حول التدريب وبناء نظم المعلومات الإحصائية عن الفلسطينيين المقيمين في المخيمات في كل من الجمهورية العربية السورية ولبنان، وهو المشروع الذي يموله برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (الأجفند)، والذي أتاح للمكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني في دمشق، أن يتولى بالتعاون مع الإسكوا "مسح الأوضاع الاجتماعية للشباب ١٥-٢٤ سنة في مخيمات وتجمعات الفلسطينيين في لبنان".

دال - المشاركة في الاجتماعات والندوات

شارك فريق الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية في: (١) اجتماعات الدورة التدريبية حول تحليل سوق العمل في البلدان العربية، عمان، ١٩-٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٢؛ (٢) حلقة عمل حول الإحصاءات المصنفة حسب النوع الاجتماعي، تنظيم لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، جنيف، ٢٣-٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢؛ (٣) ورشة العمل الإقليمية الأولى حول قياس المساواة بين الجنسين باستخدام الإحصاءات المصنفة حسب النوع الاجتماعي، وذلك ضمن إطار المشروع الذي يقوم به صندوق الأمم المتحدة للمرأة، القاهرة، ٢٣-٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢؛ (٤) اجتماع خبراء حول السكان ومؤشرات التنمية على أساس النوع الاجتماعي، دبي، ٢-٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣؛ (٥) الاجتماع الثاني لمجموعة الخبراء في إطار مشروع قياس المساواة بين الجنسين باستخدام الإحصاءات المصنفة حسب النوع الاجتماعي، وهو المشروع الذي ينفذه صندوق الأمم المتحدة للمرأة، دمشق، ٢٢-٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٣؛ (٦) ورشة عمل حول تحليل سوق العمل، نظمتها منظمة العمل الدولية، عمان، آب/أغسطس ٢٠٠٣؛ (٧) منتدى تنمية القدرات الإحصائية في بلدان الإسكوا، عمان، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣؛ (٨) الدورة السابعة عشر للمؤتمر العالمي لإحصائيي العمل نظمتها منظمة العمل الدولية، جنيف، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣؛ (٩) ورشة عمل إقليمية حول الخصائص الاقتصادية في التعدادات السكانية في البلدان العربية، تنظيم منظمة العمل الدولية، القاهرة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣؛ (١٠) إطلاق التقرير الوطني حول المرأة والرجل في قطر، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤؛ (١١) الاجتماع الثالث لمجموعة واشنطن حول إحصاءات الإعاقة، بروكسل، شباط/فبراير ٢٠٠٤؛ (١٢) اجتماع الخبراء الخامس حول الأهداف الإنمائية للألفية، نيويورك، آذار/مارس ٢٠٠٤؛ (١٣) ورشة عمل حول تحليل بيانات سوق العمل، نظمها معهد تورين للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية، دمشق، حزيران/يونيو ٢٠٠٤؛ (١٤) اجتماع الخبراء السادس حول

الأهداف الإنمائية للألفية، جنيف، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤؛ (١٥) اجتماع خبراء حول الدورة ٢٠١٠ للتعدادات السكانية، نيويورك، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤؛ (١٦) مؤتمر الفقر والحرمان الاجتماعي والتنمية، من منظور إحصائي، نظمتها الجمعية الدولية للإحصاءات الرسمية والجمعية الدولية لإحصائي المسوح بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة في الأردن، عمان، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

هاء- الدعم الفني

في إطار تنمية القدرات الإحصائية للدول الأعضاء وتقديم الدعم والاستشارة الفنية، قام الفريق بالمهام التالية: (١) مهمة استشارية إلى إمارة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة حول إعداد تقارير تحليلية اعتماداً على نتائج مسح السكان الشامل للإمارة لعام ٢٠٠١، وبشكل خاص دراسة حول المرأة والرجل: صورة إحصائية، أبو ظبي، ٢٣-٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣؛ (٢) مهمة استشارية للمجلس الأعلى لشؤون الأسرة في دولة قطر حول قواعد البيانات للمؤشرات المتعلقة بالأسرة، الدوحة، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣؛ (٣) مهمة استشارية لمراجعة استثمار السكان والمساكن لاعتمادها من قبل جهاز الإحصاء المركزي في الجمهورية العربية السورية في تعداد السكان والمساكن لعام ٢٠٠٤، دمشق، شباط/فبراير ٢٠٠٤؛ (٤) مهمة استشارية لمراجعة الاستثمار النهائية لاعتمادها من قبل جهاز الإحصاء المركزي في اليمن في التعداد العام للسكان والمساكن، ولمراجعة وإيداء الرأي في المخطط العام للإحصاء الذي أعده البنك الدولي، نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

واو- نظم المعلومات

قام فريق الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية بتطوير نظام المعلومات الإحصائية-الاجتماعية في الإسكوا على أساس متكامل ومتداخل، بحيث أصبح هذا النظام شاملاً لكافة قواعد البيانات المصممة سابقاً بشكل يسمح بتبادل البيانات بين كافة القواعد المتوفرة، وبالتالي يؤمن عملية اتساق البيانات كافة في إطار واحد. يحتوي هذا النظام، الذي تم تصميمه باستخدام أحدث الإمكانيات التكنولوجية المتاحة، على بيانات وسلاسل زمنية عن العديد من المواضيع الإحصائية الاجتماعية كإحصاءات القوى العاملة وإحصاءات التعليم وإحصاءات النوع الاجتماعي والإحصاءات الحيوية، وغيرها. كما يحتوي على أبواب خاصة للمؤشرات الاجتماعية، ومنها: المؤشرات الإنمائية للألفية، ومؤشرات التقييم القطري المشترك. وهو نظام متوفر للمستخدمين من خارج الإسكوا عن طريق شبكة الإنترنت.